

تداعيات تطورات أسواق النفط في ظل جائحة كوفيد-19 على  
الاقتصاديات العربية في الفترة 2020-2021

The Repercussions of Evolutions in Oil Markets During the Covid-19  
Pandemic on the Arab economies during 2020-2021

نبيل بن موسى، جامعة سطيف2، (الجزائر)، n.benmoussa@univ-setif2.dz

تاريخ إرسال المقال: 05-08-2021 تاريخ قبول المقال: 15-10-2021

**الملخص:**

هدفت الدراسة إلى رصد تطورات أسواق النفط خلال جائحة كوفيد-19 وتسليط الضوء على انعكاسات جائحة كوفيد-19 على أداء أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية. خلصت الدراسة إلى أن التدابير التي تدخلت بها دول العالم في بداية سنة 2020 لاحتواء الجائحة والحد من الخسائر البشرية أدت إلى تراجع حاد وتاريخي في الطلب العالمي على النفط وتقلب قياسي في أسعار النفط، ما أدى إلى تدهور جل المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية. الكلمات المفتاحية: نفط، جائحة كوفيد-19، أزمة اقتصادية، الدول العربية.

**Abstract:**

The present study shed light on the evolutions of the oil markets during the Covid-19 pandemic and their repercussions on the performance of the most important economic indicators for Arab countries. The study concluded that the measures adopted by the countries at the beginning of the year 2020 to contain the pandemic and reduce human losses have resulted in a sharp and historical decline in global demand for oil and record fluctuations in oil prices, leading the most economic indicators in the Arab countries to deteriorate.

**Key words :** Oil, Covid-19 Pandemic, Economic Crisis, Arab Countries.

## مقدمة:

شهدت أسواق النفط منذ بداية تفشي جائحة كوفيد-19 في فيفري 2020 تقلبات عنيفة وانخفاضات تاريخية في أسعارها كنتيجة للقيود الاحترازية التي طبقتها الدول المستوردة للنفط للحد من انتشار الجائحة وتخفيض الخسائر البشرية لها والتي أدت إلى انكماش الناتج المحلي العالمي وتراجع الطلب العالمي على النفط، حيث جاءت هذه التقلبات التي طالت أسعار النفط لتزيد من متاعب الاقتصاديات العربية التي لم تتعافى من صدمة تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، وهو ما صعب على الدول العربية مواجهة تداعيات الجائحة على الشركات والأفراد واستعادة النشاط الاقتصادي بسرعة.

**إشكالية الدراسة:** تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي: كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على أوضاع أسواق النفط في العالم وما هي تداعياتها على الاقتصاديات العربية؟

**أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية من خلال رصد أوضاع أسواق النفط خلال جائحة كوفيد-19 وإظهار انعكاساتها على أداء أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية للدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط، بما يساعد على تبني سياسات مناسبة للتعامل مع الانعكاسات الحالية والمستقبلية لأسواق النفط لتحقيق استدامة النمو والتنمية.

**منهجية الدراسة:** لغرض الإجابة على الإشكالية، تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تطورات أسواق النفط انطلاقاً من ظهور جائحة كوفيد-19 في بداية سنة 2020، وتحليل تداعيات تلك التطورات على الاقتصاديات العربية.

## المبحث الأول: أوضاع أسواق الطاقة خلال جائحة كوفيد-19

يعتبر قطاع الطاقة من أكثر القطاعات تأثراً بجائحة كوفيد-19، حيث أدت تدابير الوقاية الصحية لاحتواء انتشار الفيروس المستجد إلى تقلبات عنيفة في أسواق الطاقة أدت إلى تراجع تاريخي في أسعار المواد الطاقوية. يظهر أحدث تحليل للبيانات اليومية حتى نهاية سنة 2020 أن التراجع التاريخي في النشاط الاقتصادي خلال سنة 2020 (4,3%-) أدى إلى تراجع الطلب على الطاقة في العالم بنسبة 4%، حيث تزايد تراجع الطلب على الطاقة في الدول المتقدمة (6%-) التي شهدت إغلاق شبه كلي بينما كان تراجع الطلب أقل حدة في الدول الناشئة والنامية التي شهدت على العموم إغلاق جزئي، فسجل تراجع في الطلب على الطاقة في كل من الهند وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وعموم أفريقيا بنسب 5، 3، 2، و 1,5% على التوالي، فيما مثلت الصين الاستثناء بعد ارتفاع الطلب فيها على الطاقة بنسبة

6%<sup>1</sup> لقد كان للتدابير المتخذة للحد انتشار الجائحة والتقليل من الخسائر البشرية تأثير عميق على الطلب على الطاقة، والتي لم يشهد مثلها منذ 70 عامًا، فقد تسببت تلك التدابير في خسائر كبيرة طالت شركات الطاقة بعد تلقيها لصدمتين؛ انخفاض الطلب على منتجاتها وانخفاض أسعارها.<sup>2</sup>

أثرت جائحة كوفيد-19 على الطلب والعرض من الطاقة بكل أنواعها، فتراجع الطلب العالمي نتيجة تراجع الثقة وتعطل سلاسل التوريد والركود الاقتصادي، وهي العوامل التي عملت على تراجع الأسعار إلى مستويات تاريخية.<sup>3</sup> بدأ تراجع أسعار المواد الطاقوية في جانفي 2020، حيث هوت أسعارها في سنة 2020 إلى 52 دولار لبرميل النفط المكافئ بعد بلوغها 76 دولار في سنة 2019،<sup>4</sup> بعد انكماش تاريخي للنشاط الاقتصادي ولاسيما في الصين التي سجلت تباطؤ النمو إلى مستويات تاريخية إلى 2%، وهو أبطأ وتيرة نمو منذ سنة 1976.<sup>5</sup> أشارت بيانات وكالة الطاقة الدولية أن التضيق الشديد على النشاط الاقتصادي العالمي والقيود المفروضة على السفر وإغلاق أماكن العمل أدت إلى انخفاض حاد في الطلب على استخدام المركبات الشخصية والسفر الجوي واستخدام الكهرباء، وهي عوامل عملت على انكماش الطلب العالمي على الطاقة في سنة 2020.<sup>6</sup> وفي هذا الصدد، أشارت تقديرات وكالة الطاقة الدولية أن شهرًا إضافيًا من القيود المعمول بها اعتبارًا من أوائل أبريل 2020 سيقلل من الطلب السنوي العالمي على الطاقة بنحو 1,5%.<sup>7</sup> في ظل ارتفاع التوقعات المتفائلة بتحقيق تعافي اقتصادي بعد اكتشاف عدة لقاحات ضد فيروس كوفيد-19 المستجد وانتشار حملات التلقيح في عدة مناطق ولاسيما الدول المستوردة للنفط، من المتوقع أن ترتفع أسعار الطاقة في سنة 2021 بنسبة 26,8%.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> International Energy Agency, Global Energy Review 2021: Assessing the effects of economic recoveries on global energy demand and CO2 emissions in 2021, 2021, pp.8,9.

<sup>2</sup> International Energy Agency, An unprecedented global health and economic crisis, 2020, Available at <https://www.iea.org/topics/covid-19>, Consulted on 15/04/2021.

<sup>3</sup> OPEC, World Oil outlook 2040, 2019, p. 93.

<sup>4</sup> World Bank Group, Commodity Markets Outlook: Causes and Consequences of Metal Price Shocks, 2021, pp. 1,2.

<sup>5</sup> World Bank Group, Global Economic Prospects, 2021, pp. 10, 11, 20.

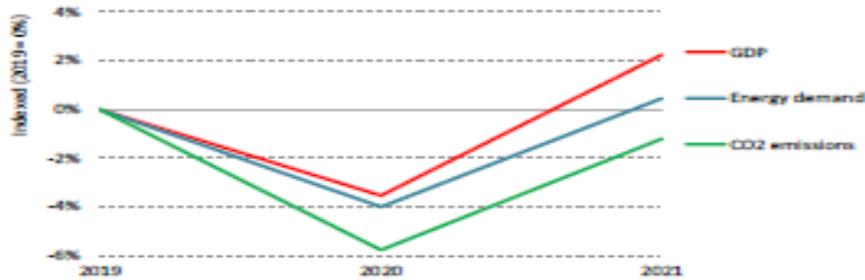
<sup>6</sup> OPEC, Opec monthly Oil Market Report, 2021, p. 25.

<sup>7</sup> Bentour El Mostafa, Macro and Sectoral Implications of Oil decrease on Oil-Exporting Countries, 2021, p.12.

<sup>8</sup> World Bank Group, Commodity Markets Outlook: Causes and Consequences of Metal Price Shocks, op.cit, p. 3.

في خضم الانخفاضات التي طالت أسعار المواد الطاقوية خلال سنة 2020، سجلت أسعار النفط أشد الانخفاضات على اعتبارها أكثر السلع الطاقوية طلبا واستخداما، فعرفت أسواقها تقلبات حادة كان لها تأثير سلبي حاد على الدول المصدرة لها. تجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط عرفت خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2020 أربع وعشرون (24) صدمة سلبية أثرت على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول المصدرة للنفط من خلال التأثير على العرض والطلب المحليين. من جهة، تؤثر الصدمات السلبية، منذ السنة الأولى من الصدمة، على المكونات الثلاثة للطلب المحلي وهي الاستهلاك النهائي والاستهلاك الحكومي والاستثمار (تكوين رأس المال الإجمالي). من جهة أخرى، تؤثر الصدمات السلبية لأسعار النفط على العرض المحلي من خلال الصدمات التي قد تعرفها بعض القطاعات الهامة ذات القيمة المضافة الأعلى؛ مثل الصناعات التحويلية والبناء وخدمات البيع بالجملة والتجزئة والمطاعم والنقل والتخزين والاتصالات وخدمات أخرى.<sup>1</sup> يوضح الشكل التالي تداعيات جائحة كوفيد-19 على الطلب على الطاقة والناتج المحلي الإجمالي في العالم، من خلال وصف تلك التطورات خلال سنتي 2019 و 2020 مع التوقعات الخاصة بالتطورات التي قد يسلكها الطلب على الطاقة والناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2021، حيث يتضح انكماش كل من الطلب على الطاقة والطلب على الطاقة في سنة 2020 قبل أن تستعيد بعضا من عافيتها في بداية سنة 2021.

الشكل 1: تطورات الطلب على الطاقة والناتج المحلي الإجمالي في العالم



**Source:** International Energy Agency. (2021). Global Energy Review 2021: Assessing the effects of economic recoveries on global energy demand and CO2 emissions in 2021, p. 6

<sup>1</sup> Bentour, El Mostafa, op.cit, pp. 12, 13.

**المبحث الثاني: تطورات أسواق النفط**

عانت أسواق النفط منذ تطور فيروس كوفيد-19 إلى جائحة عالمية في فيفري 2020 من تقلبات عنيفة، فانكمش الطلب على النفط بحدة وتراجعت أسعاره في سنة 2020 إلى مستويات تاريخية، ما أثر سلبا على اقتصاديات الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء.

**المطلب الأول: تطور الطلب على النفط**

حسب تقديرات منظمة الأوبك، سجل الطلب على النفط في سنة 2020 تراجعا بنسبة 9,72% (9,7 مليون برميل يوميا) مقارنة بسنة 2019 عند 90,3 مليون برميل يوميا بينما وصل الانخفاض مستويات تاريخية بلغت أشدها في مارس 2020 مع تشديد الدول لتدابير الإغلاق،<sup>1</sup> حيث استمر التراجع في الربع الأول لسنة 2021 بنسبة 0,8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 93,4 مليون برميل يوميا بسبب استمرار إجراءات الإغلاق الجزئي والكلي وتقييد سفر الأفراد بسبب انتشار موجات وسلالات جديدة من فيروس كوفيد-19 المستجد.<sup>2</sup> مع ارتفاع التوقعات بانتعاش النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية في سنة 2021 إضافة إلى انتشار حملات التلقيح ضد فيروس كوفيد-19 في أهم المناطق والدول في العالم، من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في سنة 2021 ب 5,8 مليون برميل يوميا إلى 96,1 مليون برميل يوميا، حيث يبقى هذا الانتعاش هشاً وعرضة للمراجعة في حال استمرت عمليات الإغلاق وكانت عمليات التعافي بطيئة في معظم أنحاء العالم.<sup>3</sup> على الرغم من ارتفاع التوقعات بتحقيق انتعاش قوي خلال سنة 2021، لا يزال الطلب أقل من مستويات سنة 2019.<sup>4</sup>

يرجع التذبذب في الطلب على النفط إلى شلل حركة وسائل النقل وفي مقدمتها النقل الجوي بعد تشديد إجراءات التنقل، حيث يعتبر قطاع النقل بشتى أشكاله (النقل البري، الجوي، والمائي) من القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة عالميا والمحرك الرئيسي للطلب على النفط باستحوازه على أكثر من نصف إجمالي الطلب العالمي على النفط (58%)، ويتوقع أن يبقى مصدرا لأكثر من نصف النمو المتوقع للطلب على النفط إلى غاية سنة 2040،<sup>5</sup> في ظل عجز مصادر الطاقة البديلة للنفط مثل الوقود الحيوي والسوائل المنتجة من الغاز الطبيعي والسوائل المنتجة من الفحم الحجري عن لعب دور بديل للنفط

<sup>1</sup> OPEC, Opec monthly Oil Market Report, op.cit, p. 25.

<sup>2</sup> أوبك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، 2021، ص. 31.

<sup>3</sup> OPEC, Opec monthly Oil Market Report, op.cit, p. 25.

<sup>4</sup> International Energy Agency, Global Energy Review 2021: Assessing the effects of economic recoveries on global energy demand and CO2 emissions in 2021, op.cit, p. 7.

<sup>5</sup> OPEC, World Oil outlook 2040, op.cit, p. 93.

في إمدادات الطاقة لقطاع النقل وتلبية احتياجاته على المستوى العالمي والقطري في العقود القليلة القادمة.<sup>1</sup> وفي هذا الصدد، تعد صناعة النقل الجوي من أول القطاعات التي تضررت كثيرا بإجراءات الإغلاق، حيث تراجعت أحجام الركاب المعدلة موسميا في شهر مارس 2020 بنسبة 15% مقارنة بشهر جانفي (2,14%)، وهو المستوى المسجل في سنة 2006، كما تقلص حجم الركاب الجوي بنسبة 48% على أساس سنوي في سنة 2020، وهو أكبر انخفاض في التاريخ الحديث.<sup>2</sup> ساهم تراجع الركاب خلال سنة 2021 في توقف العديد من الرحلات الجوية الداخلية والدولية ولاسيما في الأسواق الكبيرة مثل الصين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة ارتفاع حالات الإصابة بالسلالات الجديدة من فيروس كوفيد-19 وتقييد السفر وتأخر عمليات التلقيح، وهو ما عمق من ركود قطاع النقل الجوي.<sup>3</sup> ساهمت أزمة النقل الجوي في زيادة تدهور أسعار النفط، حيث تعتبر الطائرات من أكثر وسائل النقل استهلاكاً للوقود، وقد جاء انخفاض الطلب على وقود الطائرات من الصين التي اعتبرت المسؤولة عن طفرة ارتفاع الطلب على وقود الطائرات منذ سنة 2003.<sup>4</sup>

علاوة على ما سبق، أدت عمليات الإغلاق وتراجع ثقة المستهلك إلى انخفاض مبيعات السيارات العالمية التي كان لها تداعيات مهمة على الطلب على النفط خلال بقية السنة.<sup>5</sup> إضافة إلى تأثير النقل، ساهم انخفاض الطلب العالمي على الكهرباء في سنة 2020 بنسبة 1% نتيجة تقييد الأنشطة التجارية والصناعية في تراجع الطلب على النفط عموماً، وخاصة من الصين التي شهدت أكبر انخفاض في الطلب على الكهرباء في العالم في فيفري 2020 بنسبة 10%.<sup>6</sup> ورغم التقلبات التي عرفت أسعار النفط وتراجع الطلب عليه، تشير التوقعات إلى أن يحافظ النفط على مكانة هامة في المزيج الطاقوي رغم النجاحات التي حققتها سياسة ترشيد الطاقة في الدول المتقدمة، وبداية إحلال بدائل للبترول من خلال

<sup>1</sup> دليبي مأمون عيسي، بدائل الوقود في قطاع النقل واقتصادياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2013، ص. 90.

<sup>2</sup> IATA, Airlines Financial Monitor, 2020.

<sup>3</sup> IATA, Air Passenger Market Analysis, 2021, p. 1.

<sup>4</sup> قعيد لطيفة، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص. 142.

<sup>5</sup> International Energy Agency, Global Energy Review 2020: the Impacts of the Covid-19 Crisis on Global Energy Demand and CO2 Emissions, 2020, pp. 12-21.

<sup>6</sup> International Energy Agency, Global Energy Review 2021: Assessing the effects of economic recoveries on global energy demand and CO2 emissions in 2021, 2021, p. 21.

تشجيع تطوير الطاقات المتجددة لتحقيق التوازن بين أمن الطاقة والنمو الاقتصادي المستدام وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة الملوثة.<sup>1</sup>

إضافة إلى قطاع النقل، ساهمت تقلبات الأسواق المالية في تدهور أسعار النفط، فسجلت أسعار الأسهم انخفاضات حادة وسريعة مع حلول أواخر فيفري 2020، حيث خسرت الأسواق المالية الرئيسية 30% من قيمتها السوقية في غضون أسابيع مع وصول الشركات إلى مرحلة الإعسار المالي والعجز عن سداد التزاماتها، تراجع في الائتمان، اتساع فروق العائد، وتراجع سيولة الأسواق المالية بما فيها سوق السندات السيادية، ما أدى إلى ارتفاع مخاطر الأسواق المالية،<sup>2</sup> وتجاوزت سرعة عمليات البيع تلك السرعة التي سجلت خلال الأزمة المالية العالمية.<sup>3</sup> في ظل التقلبات الحادة التي عرفت الأسواق المالية، تراجع الإقبال على أسهم البنوك بسبب ارتفاع مخاوف المستثمرين من تراجع ربحية البنوك خلال الجائحة، وهو ما عمق من الأزمة المتفشية بسبب ارتفاع التوقعات بقيام البنوك بتقليص أو الامتناع عن الإقراض حفاظا على سيولتها وربحيتها وملاءتها في مواجهة تراجع الطلب على أسهمها وتراجع السيولة في الأسواق المالية.<sup>4</sup> بحلول شهر مارس 2020، بدأت أسواق التمويل قصيرة الأجل وأسواق التمويل الدولية بالدولار تظهر عليها علامات الإجهاد، حيث تم إقفال أسواق السندات الأولية والثانوية والأسواق ذات العائد المرتفع، وفي الأسابيع التالية ظهرت مؤشرات تراجع السيولة في سوق الخزنة الأمريكي الذي يعد أكثر الأسواق المالية عمقا وسيولة في العالم.<sup>5</sup> في ظل تراجع السيولة في الأسواق المالية والبنوك، سجل تراجع في أنشطة المضاربات في أسواق النفط، حيث تعتبر بعض الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية على غرار المشتقات المالية من أهم الأدوات المستخدمة من المضاربيين مثل صناديق التحوط

<sup>1</sup> رجب علي، تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول وأوابك، المجلد 38، العدد 142، 2021، ص.ص. 147-152.

<sup>2</sup> أدريان توبياس و ناتالوتشي فاييو، أزمة كوفيد-19 تهديد للاستقرار المالي، 14 أبريل 2020)، من صندوق النقد الدولي:

[https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-](https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability)

[financial-stability](https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability)، تاريخ المعاينة 10 ماي 2021.

<sup>3</sup> World Economic Forum, Impact of COVID-19 on the Global Financial System. Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems, 2020, pp. 4-7.

<sup>4</sup> أدريان توبياس و ناتالوتشي فاييو، المرجع السابق، تاريخ التصفح 10 ماي 2021.

<sup>5</sup> World Economic Forum. Op.cit, pp., 4-7.

والصناديق الاستثمارية للتأثير على أسعار النفط وتحقيق أرباح كبيرة من خلال بيع وشراء النفط للمضاربة والاستفادة من فروق الأسعار دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط.<sup>1</sup>

نتيجة الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي، عرفت أسعار صرف الدولار انخفاضا بعد قيام الفدرالي الاحتياطي بتخفيض أسعار الفائدة إلى ما يتراوح بين 0-0,25 نقطة مئوية لإنعاش الاقتصاد وتخفيض معدل البطالة وتحفيز الاستثمار مما خفض من العائد على الدولار، والذي ساهم في تدهور أسعار النفط نظرا لاستخدام الدولار في تسعير النفط.<sup>2</sup> تجدر الإشارة إلى أن تغير أسعار صرف الدولار قد كان له تأثير رئيسي على أسعار النفط في الظروف التي سبقت جائحة كوفيد-19، فانخفاض سعر صرف الدولار ولاسيما أمام اليورو وانخفاض أسعار الفائدة هي عوامل طالما ساهمت في زيادة جاذبية النفط مقارنة بالمجالات الاستثمارية الأخرى مثل السندات، ورفعت من المضاربات على النفط وزيادة الإقبال عليه. غير أن الأمر يختلف بالنسبة لجائحة كوفيد-19، فقد ساهمت إجراءات الإغلاق في التصيق على الأنشطة الاقتصادية والطلب المنزلي على الوقود وأشكال الطاقة، ما أدى إلى إزالة تأثير انخفاض سعر صرف الدولار على زيادة الطلب على النفط، ومن ثم تراجع أنشطة المضاربات في أسواق النفط.<sup>3</sup> مع تراجع أنشطة المضاربات وانكماش أغلب الاقتصاديات الكبرى في سنة 2020، تراجعت التوقعات بتسجيل ارتفاع أسعار النفط مستقبلا، الأمر الذي ألغى الحافز لدى مستهلكي النفط على زيادة طلبهم على النفط لأغراض التخزين والتحوط من ارتفاع أسعار النفط مستقبلا.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: العرض من النفط

إلى جانب الطلب على النفط، ساهمت تخمة العرض في تدهور أسعار النفط نتيجة الركود الاقتصادي وحروب الأسعار والإنتاج بين روسيا والسعودية والإمارات بعد انهيار اتفاقية "أوبك+" في مارس 2020، حيث ترتب على ذلك زيادة تخمة العرض التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في اليوم الموالي بنسبة 24%.<sup>5</sup> وصل الانخفاض في سعر سلة خامات أوبك خلال شهر مارس 2020 إلى

<sup>1</sup> الزيتوني الطاهر، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول أوبك، 2020، ص.ص. 4-5.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي-الإصدار الثاني عشر-، 2020، ص. 6.

<sup>3</sup> راتول محمد و لقمان معزز، انعكاسات تلبات أسعار صرف الدولار واليورو على أسعار النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول أوبك، المجلد 37، العدد 139، 2011، ص. 95.

<sup>4</sup> الزيتوني الطاهر، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، المرجع السابق، ص. 5.

<sup>5</sup> World Bank Group, A World Bank Report: Commodity Markets Outlook, op.cit, pp 1-23.

38,9% مقارنة بشهر فيفري، وهو أكبر انخفاض شهري منذ الأزمة المالية العالمية 2008 وأكبر تراجع في الأسعار منذ سبتمبر 2003، حيث امتد تأثير خطوة السعودية بزيادة الإنتاج في ظل ضعف الطلب وتخمة العرض إلى انهيار أسعار النفط عموماً بما فيها خام غرب تكساس<sup>1</sup> رغم الإعلان عن اتفاقية جديدة في 12 أبريل 2020 لتخفيض الإنتاج تمتد إلى أبريل 2021، وتعهد الدول المتقدمة المستوردة للنفط خلال قمة العشرين بدعم استقرار سوق النفط من خلال شراء حكوماتها لكميات إضافية للنفط لملء الاحتياطات الإستراتيجية، إلا أن الأسعار واصلت التراجع.<sup>2</sup> تجدر الإشارة إلى أن حرب الأسعار بين السعودية ومنظمة أوبك من جهة وروسيا وبعض الدول المنتجة من جهة أخرى قد انطلقت منذ فترة طويلة، حيث كثيراً ما وظفت السعودية قدراتها الإنتاجية الكبيرة لخفض أسعار النفط عن طريق إغراق السوق بكميات كبيرة من النفط.

استهدفت السعودية من زيادة الإنتاج تحقيق أغراض سياسية واقتصادية؛ فتمثلت الأهداف السياسية في الضغط على منافسين؛ كإيران وروسيا، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، للإضرار باقتصادياتها خاصة بعد عقدهما لاتفاقات هامة مع أكبر المستهلكين في العالم، وهما الهند والصين التي أصبحت أكبر مستورد للنفط الخام في العالم لتصدير كميات كبيرة من النفط والغاز وزيادة حصتها السوقية، إضافة إلى اتفاق روسيا والصين على التخلي عن البترودولار والتعامل بالعملتين الوطنيتين في تجارتهما الثنائية في ظل التقارب الكبير بين البلدين وحاجة كل منهما إلى تأمين إمدادات الطاقة من الصراعات مع الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما يهدد نفوذ الدولار. أما الأغراض الاقتصادية، فتمثلت في الاستحواذ على حصة أكبر من سوق النفط العالمي بعد أن تخط إنتاج النفط الروسي نظيره السعودي وتجاوزت الصادرات الروسية نظيرتها السعودية ابتداء من سنتي 2006 و 2013 على التوالي، وهو ما يشير إلى إقبال العالم وخاصة آسيا على النفط الروسي ويهدد أسواق السعودية والدول العربية المصدرة للنفط.<sup>3</sup>

تشير توقعات منظمة أوبك لسنة 2030 أن تأتي معظم الزيادة في الطلب العالمي على النفط من الصين ودول جنوب آسيا، فالصين لوحدها يتوقع أن تستحوذ على 40% من الزيادة في الطلب العالمي

<sup>1</sup> قعيد لطيفة، المرجع السابق، ص.ص. 141-143.

<sup>2</sup> World Bank Group, A World Bank Report: Commodity Markets Outlook., op.cit, p.23

<sup>3</sup> سلامة ممدوح، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟ (الإصدار الطبعة الأولى)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص.ص. 15-27.

على النفط، بينما يتوقع أن يستمر تراجع طلب الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.<sup>1</sup> وعليه، أصبحت الأسواق التقليدية للدول العربية المصدرة للنفط محل تهديد في ظل تشجيع أوروبا والولايات المتحدة على تقليص حصة النفط في مزيجها الطاقوي وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط. في إطار سياسة أمن الطاقة، أصبحت الولايات المتحدة تعتمد على 80 دولة لتأمين وارداتها من النفط ودول قريبة جغرافياً؛ كالمكسيك وفنزويلا والبرازيل وكندا، التي أصبحت المورد الأكبر للنفط والمنتجات النفطية إلى الولايات المتحدة بفضل قرب الولايات المتحدة من حقول إنتاج رمال القار في كندا، علاقاتها السياسية المستقرة، احتياطياتها الكبيرة من رمال القار، الاستثمارات الكبيرة للشركات النفطية الأمريكية في مشاريع رمال القار، وتطوير شبكة نقل وتكرير النفوط المستخرجة من رمال القار الكندية،<sup>2</sup> إضافة إلى الحصول عليه بأسعار منخفضة نظراً لصعوبة تصديره إلى أماكن بعيدة.<sup>3</sup>

دافعت السعودية عن قرار الأوبك بزيادة الإنتاج لتخفيض الأسعار للحفاظ على حصتها السوقية في مواجهة روسيا والبرازيل ومنتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة، وللحفاظ على مستوى الإنفاق الحكومي لاسيما في ظل اتجاه السعودية إلى تحديث بنيتها التحتية وإطلاق مشاريع ضخمة لتنويع اقتصادها والتخلص من التبعية للنفط في إطار "رؤية 2030". استهدف القرار السعودي الإضرار بصناعة النفط الصخري المتنامية في الولايات المتحدة التي أصبح لها تأثير على أسعار النفط، بحيث أصبح استمرار نمو إنتاج النفط الخام يتوقف على إنتاج النفط الصخري الأمريكي الذي ساهم في كبح ارتفاع أسعار النفط رغم الاضطرابات التي اجتاحت دول منتجة.<sup>4</sup> على سبيل المثال، هوت أسعار سلة خامات أوبك من 51,5 دولار للبرميل في الربع الأول من سنة 2020 إلى 60 دولار للبرميل في الربع الرابع من نفس السنة ثم 60 دولار للبرميل في الربع الأول من سنة 2021، وهو أدنى مستوى شهري له منذ ديسمبر 2002.<sup>5</sup> تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري كانت أحد العوامل الرئيسية وراء انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2004 إلى جانب تباطؤ الطلب وارتفاع سعر

<sup>1</sup> الزيتوني الطاهر، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك أوبك، المجلد 37، العدد 139، 2011، ص.ص. 55-57.

<sup>2</sup> رجب علي، تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، المرجع السابق، ص.ص. 147-152.

<sup>3</sup> مكي عماد، آفاق صناعة تكرير النفط في العالم (الجزء الثاني)، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك أوبك، المجلد 40، العدد 151، 2014، ص.ص. 25، 28، 36.

<sup>4</sup> سلامة ممدوح، المرجع السابق، ص.ص. 100، 104.

<sup>5</sup> أوبك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، المرجع السابق، ص. 13.

صرف الدولار والمضاربات.<sup>1</sup> ومنذ سنة 2013، ازداد تأثير النفط الصخري على الإمدادات النفطية للولايات المتحدة وبالتالي على الأسعار العالمية، حين تحققت طفرة كبيرة في إنتاجه ساهمت في رفع التوقعات بانخفاض أسعاره ومن ثم تراجع اهتمام المضاربين والمستثمرين بالعقود النفطية، ما تسبب بانخفاض أسعار النفط بعيدا عن التغيير في أساسيات السوق.<sup>2</sup>

جعلت طبيعة صناعة النفط التي تتميز بكثافة رأسمالية عالية في كل مراحلها من تدهور أسعار النفط تهديدا لصناعة النفط الإستراتيجية وتؤدي بالضرورة إلى تراجع جاذبية القطاع وانخفاض الاستثمارات فيها ومن ثم انخفاض الإنتاج، الأمر الذي يضر باقتصاديات الدول المنتجة، حيث أعلنت أغلب الشركات البترولية عقب انتشار فيروس كوفيد-19 عن تقليص هام في نفقاتها الرأسمالية وإنتاجها نظرا لعدم وضوح الرؤيا حول الاتجاه المستقبلي للأسعار إضافة إلى تدني الأسعار إلى مستوى يخل بالتوازن في عقود مشتريات الشركات البترولية في ظل ارتفاع التكاليف بمعدل أسرع من سعر بيع النفط الذي لم يرتفع منذ سنة 2011. كباقي الشركات البترولية، خفضت شركات النفط الصخري في الولايات المتحدة إنتاجها، وقامت بتقليص استثماراتها تحت ضغط تراجع الطلب وطلبات المستثمرين بالتركيز على تعظيم الأرباح بدلا من زيادة الإنتاج، فصناعة النفط الصخري الأمريكي تحتاج إلى أسعار بين 70 و 85 دولار للبرميل للوصول إلى نقطة التعادل، وهو ما جعل من تدني الأسعار خلال جائحة كوفيد-19 تهديدا بإفلاس صناعة النفط الصخري الأمريكي مرتفعة التكلفة.<sup>3</sup>

نتيجة لتلك الاضطرابات، تراجع سعر نفط غرب تكساس إلى مستويات سلبية لأول مرة في التاريخ بسبب قرب نفاذ القدرة التخزينية داخل الولايات المتحدة وانخفاض الأسعار الآجلة لخام غرب تكساس وخام برنت، فانخفض سعر خام غرب تكساس من 46 دولار للبرميل في الربع الأول من سنة 2020 إلى 57,8 دولار للبرميل في الربع الأول من سنة 2021، بينما تراجع سعر خام برنت بأكثر حدة من 50,2 إلى 60,8 دولار للبرميل خلال نفس الفترة، وهي أكبر خسارة فصلية وسنوية على الإطلاق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رجب علي، واقع وآفاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية في أمريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الأعضاء (الجزء الأول)، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وأوبك، المجلد 41، العدد 152، 2015، ص ص. 38-54.

<sup>2</sup> عامر ماجد ابراهيم، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوبك. مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، المجلد 42، العدد 156، 2016، ص ص. 20.

<sup>3</sup> سلامة ممدوح، المرجع السابق، ص ص. 100، 104.

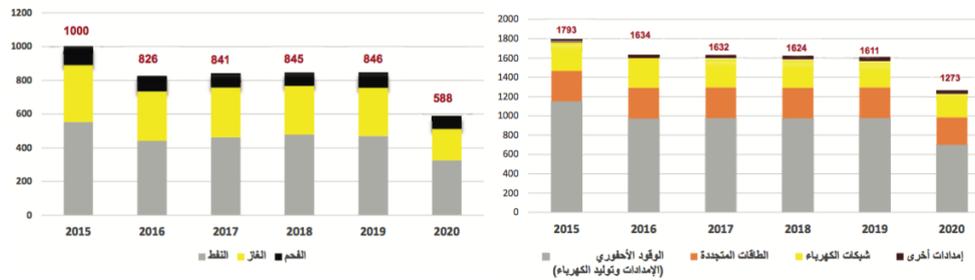
<sup>4</sup> أوبك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، المرجع السابق، ص ص. 13.

## تداعيات تطورات أسواق النفط في ظل جائحة كوفيد-19 على الاقتصاديات العربية في الفترة 2020-2021

تعتبر الأسعار السائدة أقل من تكاليف الحفر والإنتاج الحالية، الأمر الذي سيكبح أي حافز للاستثمار وزيادة الإنتاج من النفط والنفط الصخري في المستقبل، حيث يتوقع أن ينخفض إنتاج الولايات المتحدة بـ 1,7 مليون برميل يوميا خلال السنة الحالية.<sup>1</sup> نتيجة لتراجع كل من الطلب على النفط وأسعاره والتي تسببت في تعميق حالة من عدم اليقين في أسواق النفط بشأن الطلب والأسعار في السنوات القادمة، سجل منحى الاستثمار في قطاع النفط تراجعا حادا ابتداء من النصف الثاني من سنة 2020، فالاستثمارات في الطاقة تعتبر محدد هام لتغير الأسعار نظرا لدوره في زيادة الطاقة الإنتاجية والطاقة التخزينية للنفط ومشتقاته. تجلّى تراجع الاستثمارات في الطاقة جليا في إمدادات الوقود التي سجلت تقلبات تاريخية، حيث شملت تلك التقلبات كل المصادر والشركات، الأمر الذي تسبب في إلحاق خسائر بمنتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة خاصة نظرا لارتفاع مديونيتهم.<sup>2</sup> يوضح الشكل أدناه تغير الاستثمارات في قطاع الطاقة بسبب جائحة كوفيد-13 من خلال عرض تطور الاستثمارات في قطاع الطاقة في الفترة 2015-2020، حيث يتضح جليا التراجع الحاد في الاستثمارات في سنة 2020.

الشكل 2: تطور الاستثمارات في قطاع الطاقة في الفترة الممتدة بين 2015-2020 (الوحدة: مليار

## دولار بأسعار سنة 2019)



المصدر: مظفر البرازي، الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات

العالمية في قطاع الطاقة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2020، ص 4، 6.

بدأ التوجه لتخفيض إنتاج النفط الصخري في سنة 2019 بسبب المشاكل التي بدأت بالظهور في سنة 2007 والمتعلقة بالبنية التحتية لنقل وتكرير النفط المستخرج والمتمثلة في توسيع خطوط أنابيب نقل النفط في الولايات المتحدة وتغيير اتجاهها للسماح بنقل الإنتاج الكبير من النفط الكندي إلى السوق الأمريكي الذي يعتبر المنفذ الوحيد لها. تجاوزت كمية النفط المستخرج قدرات التعامل معها بسبب

<sup>1</sup> World Bank Group, A World Bank Report: Commodity Markets Outlook, op.cit, pp. 1-20.

<sup>2</sup> البرازي مظفر، الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2020، ص ص. 48-49.

محدودية القدرات الاستيعابية لمخازن التخزين تزامنا مع تراجع واردات الولايات المتحدة، انكماش النشاط الاقتصادي، وتباطؤ الطلب الصيني على النفط الأمريكي في ظل بيئة عدم اليقين وتراجع ثقة قطاع الأعمال والمستهلكين بعد تصاعد حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين نتج عنها فرض قيود جمركية متبادلة بما فيها 5% على واردات النفط الأمريكي، تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهي عوامل أدت إلى تراجع أسعار خام غرب تكساس.<sup>1</sup>

ألقى التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين والذي ظهر في مارس 2018 بتداعياته السلبية على أسواق النفط بعد قيام الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على وارداتها من الصين، إضافة إلى شركائها التجاريين الرئيسيين كالاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك واليابان، لتخفيض العجز التجاري الأمريكي المزمع ولاسيما مع الصين الذي بلغ 65% من العجز التجاري الأمريكي الكلي، حيث أعقبت قيام الصين بفرض رسوم جمركية مقابلة على وارداتها من الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر سوق للمنتجات الصينية، وهو ما عمق من تدهور ثقة المستثمرين والمستهلكين وساهم في تراجع الطلب العالمي على السلع الصينية، وساهم في زيادة انخفاض الطلب على النفط وتراجع الاستثمارات في قطاع النفط، حيث تعتبر الدولتين من أكبر مستهلكي الطاقة وتستحوذان على حوالي 46% من التجارة العالمية.<sup>2</sup>

يوضح الشكل التالي تطورات أسعار أهم النفوط المتداولة في العالم والمتمثلة في خامات أوبك، خام برنت، وخام غرب تكساس في سنة 2020 والربع الأول من سنة 2021.

الشكل 3: تطورات أسعار النفوط



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، 2021، ص. 16.

<sup>1</sup> أوبك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، الربع الثالث، 2019، ص. 35.

<sup>2</sup> الحسني عرفان و عبد المنعم هبة، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، 2020، ص. 9.

## المبحث الثالث: انعكاسات تطورات أسواق النفط خلال جائحة كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصادية والمالية للدول العربية

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاديات العربية ويعتبر محدد رئيسي لوزن بعض الاقتصاديات العربية في المنطقة العربية ومن ثم نفوذها في المنطقة، فالدول العربية النفطية التي يزيد إنتاجها عن 500 ألف برميل يوميا تمثل حوالي 83% من الناتج المحلي الإجمالي العربي. يعتبر النفط أهم مصادر الدخل في الدول العربية النفطية والتمويل الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية العربية، حيث أن التوازنات الداخلية (الموازنات العامة) والخارجية (الموازنات التجارية واحتياطات الصرف) تركز على العائدات من إنتاج وتصدير النفط. تمتد انعكاسات تقلبات أسواق النفط إلى الدول العربية غير النفطية، فالدول العربية النفطية تعتبر مصدر هام للمساعدات والقروض الميسرة والاستثمارات الثنائية ومتعددة الأطراف من دول عربية ومؤسسات التعاون العربي الموجودة التي تستفيد منها الدول العربية غير النفطية إضافة إلى أنها مصدر لتحويلات العاملين في الدول العربية غير النفطية، حيث تتيح تلك الإيرادات التي يكون مصدرها الدول العربية النفطية فرصا كبيرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها وتطوير قطاعاتها الاقتصادية. وبالتالي، فإن أي تقلب يحدث في عائدات النفط من شأنه أن يحدث تأثيرات على الاقتصاديات العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء وعلى آفاق النمو والتنمية الاقتصادية والبشرية فيها. تجدر الإشارة إلى أن النفط لعب دورا كبيرا في تحقيق بعض الدول العربية طفرات اقتصادية وتنموية إضافة إلى فتحه آفاقا واسعة لتعزيز التعاون العربي في قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وفتح قنوات لانتقال رؤوس الأموال العربية من الدول العربية النفطية إلى نظيرتها غير النفطية.<sup>1</sup> غير أن آفاق التنمية المحققة في الدول العربية أصبحت شديدة الهشاشة وعرضة للهزات بسبب التقلبات الكثيرة التي سجلتها أسعار النفط التي بلغت أوجها في فترات الأزمات آخرها أزمة جائحة كوفيد-19، والتي أبانت عن الحساسية الشديدة لأسعار النفط للأزمات الصحية. وفيما يلي، سنحاول استعراض أداء أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية خلال جائحة كوفيد-19.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي

تأثرت الدول العربية المصدرة للنفط كثيرا بتدهور أسعار النفط والتراجع التاريخي في الطلب الخارجي لدى أهم الشركاء التجاريين خلال سنة 2020 بسبب تفشي جائحة كوفيد-19، حيث يساهم

<sup>1</sup> دندي عبد الفتاح، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وأوبك، المجلد 39، العدد 145، 2013، ص.ص. 73، 57.

الطلب الخارجي على سلع وخدمات الدول العربية بنسبة 48% من الطلب الكلي.<sup>1</sup> تتميز أسعار النفط بمرونة كبيرة مقارنة بالطلب على النفط نظرا لتأثر الأسعار بعوامل كثيرة بعضها غير اقتصادي، أهمها المضاربة التي أصبحت محدد رئيسي في عدم استقرار أسواق النفط، ما يجعل من قدرة الدول المنتجة على التأثير على أسعار النفط محدودة جدا.<sup>2</sup> نظرا لتراجع الأسعار والإنتاج من النفط إضافة إلى انكماش باقي الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بحوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي وتضرر المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة<sup>3</sup> بعد تطبيق إجراءات الإغلاق الكلي والجزئي في كل الدول العربية خلال سنة 2020، سجل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط في سنة 2020 انكماشاً بحوالي 6% متجاوزاً الانكماش المسجل في الدول العربية كمجموعة (4,4%) والدول العربية المستوردة للنفط (2,2%)،<sup>4</sup> وقد زاد من هشاشة الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط اعتماد كل القطاعات الاقتصادية على الإنفاق الحكومي الذي يعتمد بدوره على إيرادات النفط،<sup>5</sup> والتي تراجعت نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بنسبة 35% وتخفيض الإنتاج النفطي عملاً باتفاق "أوبك+" بنسب تراوحت بين 6 و12% في سنة 2020.

تشير توقعات صندوق النقد العربي لسنة 2021 إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط تعافي تدريجي بحوالي 2,9% بفضل حزم التحفيز الداعمة للطلب الكلي، والارتفاع المتوقع في كميات النفط المصدرة نتيجة الانتعاش المتوقع في الاقتصاديات الكبرى المستوردة للطاقة، وهو ما سيسهم في تحسن الإيرادات النفطية وغير النفطية، حيث يبقى التعافي الاقتصادي المتوقع غير كاف لتعويض خسائر سنة 2020 واستعادة مستويات سنة 2019، كما يبقى هشا في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن استمرار تدابير الوقاية من انتشار الجائحة والسياسات المتخذة لمواجهة، التأخر في حملات التلقيح، وظهور موجات وسلالات جديدة من جائحة كوفيد-19 التي أثرت على آفاق تعافي

<sup>1</sup> طلحة الوليد أحمد، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020، ص. 22.

<sup>2</sup> راتول محمد و لقمان معزوز، المرجع السابق، ص. 92.

<sup>3</sup> تساهم المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بحوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي العربي، وتشغل حوالي ثلث العمالة الرسمية.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، المرجع السابق، ص. 13.

<sup>5</sup> سلامة ممدوح، المرجع السابق، ص. 100، 104.

الاقتصاد العالمي.<sup>1</sup> إن تراجع النمو وتدهور النشاط الاقتصادي نتيجة التقلبات الحادة في أسعار النفط من شأنه أن يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية المصدرة للنفط، بما فيها الجزائر، خاصة بعد ارتفاع الضغوط على الموازنات العامة العربية وتراجع وضعيتها السيولة والائتمان التي أثرت على قدرات البنوك العربية بعد الاستخدام الكبير للسيولة في تمويل خطط التحفيز المالي للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 خلال سنة 2020، حيث أن الاستمرار في الإنفاق على البرامج الاجتماعية (دعم الغذاء والطاقة والتوظيف) يحتاج إلى أسعار نفط لا تقل عن 100 دولار للبرميل وهو ما يصعب تحقيقه خلال السنة الحالية.<sup>2</sup>

أما الجزائر، فأشار صندوق النقد الدولي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها في سنة 2020 بنسبة 6%، مع توقعات بأن يستعيد النمو بعضا من عافيته في سنة 2021 (2,9%)<sup>3</sup>. قدر البنك الدولي أن تواجه الجزائر صعوبات مالية جمة بسبب تراجع أسعار النفط إلى النصف، أزمة الصحة العامة، والاضطرابات التي تجتاح الاقتصاد العالمي.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: أوضاع الميزانيات العامة

ارتفع العجز في الميزانيات العامة للدول العربية مجتمعة من 3,4% في سنة 2019 إلى 11,8% في سنة 2020 بسبب زيادة الإنفاق العام لتمويل حزم التحفيز لمواجهة تبعات جائحة كوفيد-19 التي بلغت 281 مليار دولار، في الوقت الذي تراجعت فيه العائدات العامة من الضرائب والرسوم بسبب تراجع النشاط في القطاعين العام والخاص بعد تشديد القيود على النشاطات الاقتصادية لكبح انتشار جائحة كوفيد-19، وهو ما ألغى التحسن المسجل في السنوات السابقة لسنة 2020 في احتواء عجز الميزانيات العامة. إن عجز الميزانيات العامة من شأنه أن يضيق أفق التحرك أمام الحكومات ويؤثر على استدامة أوضاع المالية العامة في ظل ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت 2,42% في سنة 2020 مقارنة بالسنة السابقة لها، وهو ما يرفع من الإنفاق العام للمحافظة على إنفاق عام حقيقي مقبول وكافي لمواجهة الجائحة ودعم التعافي الاقتصادي.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، المرجع السابق، ص. 53.

<sup>2</sup> سلامة ممدوح، المرجع السابق، ص. 100، 104.

<sup>3</sup> International Monetary Fund, World Economic Outlook: Managing Divergent recoveries, 2021, p. 133.

<sup>4</sup> World Bank Group, Algeria's Economic Outlook-April 2020, 16/04/2020, Available at <https://www.albankaldawli.org/en/country/algeria/publication/economic-update-april-2020>, Consulted on 15/04/2021.

سجلت الدول العربية المصدرة للنفط أعلى مستوى عجز بين الدول العربية، مع تسجيل عجز ميزانياتها العامة ارتفاعاً من 2,4% في سنة 2019 إلى 12,7% في سنة 2020 بسبب تراجع النشاط في القطاع النفطي وغير النفطي الذي فرض ضغوطات على الاتفاق العام لمساعدة الأنشطة والفئات المتضررة ودعم التعافي الاقتصادي. في ضوء ارتفاع التوقعات بتحسين أسعار النفط في سنة 2021 بعد انتشار حملات التلقيح لاسيما في الدول المتقدمة المستوردة للنفط العربي، رفع حالات الإغلاق الكلي، وتخفيف القيود على الأنشطة الاقتصادية وتنقل الأفراد فيها، من المتوقع أن يتراجع عجز الميزانيات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط في سنة 2021.<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى أن سياسات المالية العامة في الدول المصدرة للنفط لازالت تتميز بالمسايرة للاتجاهات الدورية في أسعار النفط، كما أنها تشهد ارتفاع الإنفاق الجاري على حساب الرأسمالي، وهو ما حد من فعاليتها في دعم النمو سيتطلب معها إدخال إصلاحات عميقة عليها لتجاوز مخاطر تقلبات أسعار النفط وتعزيز فرص وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لتحقيق التنوع الاقتصادي ودعم النمو وجهود التعافي الاقتصادي من تداعيات الجائحة.<sup>2</sup>

كباقي الدول العربية النفطية، ارتفع عجز الميزانية العامة في الجزائر من 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019 إلى حوالي 13% في سنة 2020. تتميز الميزانية العامة في الجزائر بارتفاع مساهمة الإيرادات من إنتاج وتصدير النفط إلى 43% من إجمالي الإيرادات العامة،<sup>3</sup> ما يجعل من تراجع أسعار النفط إلى 30 دولار للبرميل يسهم في التقليل من إجمالي الإيرادات العمومية بنسبة 1,1% إضافة إلى عائدات التصدير، ومن ثم خلق اختلالات في التوازنات المالية الداخلية والخارجية وزيادة الضغوطات على الميزانيات العامة للدولة التي تشهد ارتفاع الأعباء العامة، في الوقت الذي تسجل فيها الإيرادات العامة تراجعاً حاداً نتيجة موجة الركود الاقتصادي التي ميزت الاقتصاد الجزائري في سنة 2020 والتي أثرت على العائدات الضريبية.<sup>4</sup> من المتوقع أن تزيد الصعوبات المالية في حال الاستمرار

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، المرجع السابق، ص.ص. 13، 14، 15، 54.

<sup>2</sup> يوسف نوران، دور الأسواق المالية في تمويل التنمية ومشروعات البنية التحتية في الدول العربية، 2020، ص. 10.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، المرجع السابق، ص. 57.

<sup>4</sup> World Bank Group, Algeria's Economic Outlook-April 2020, 16/04/2020, Available at <https://www.albankaldawli.org/en/country/algeria/publication/economic-update-april-2020>, Consulted on 16/04/2021.

لفترة أطول في تطبيق تخفيض كميات النفط المنتجة عملا باتفاقية "أوبك+".<sup>1</sup> على الرغم من تخفيض نفقات التجهيز والتسيير في قانون المالية لسنة 2020، إلا أن عجز الميزانية من المتوقع أن يرتفع في سنة 2021 إلى 13,5% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة بنسبة 10% وتراجع الإيرادات بعد حزم التحفيز المالي والإعفاءات الضريبية التي أقرها قانون المالية لسنة 2021، في ظل تباطؤ الاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار الإغلاق الكلي لحركة النقل الخارجي وتقلب أسعار النفط.<sup>2</sup> تجدر الإشارة إلى أن امتلاك الجزائر لحيز مالي محدود بسبب جمود الإنفاق العام نظرا لاستمرار ارتفاع الأجور في القطاع العام والمعاشات، قد وضع الحكومة أمام خيارات محدودة فيما يخص تنويع السياسات للنهوض بالاقتصاد المتعثر ورفع الإنفاق على الصحة دون التأثير على باقي القطاعات الاقتصادية، وهو ما يجعل آفاق النمو في سنة 2021 تسودها الضبابية وعدم اليقين.<sup>3</sup>

خلافا للدول العربية المصدرة للنفط، كان وقع الجائحة على الميزانيات العامة في الدول العربية المستوردة للنفط أقل شدة، مع ارتفاع العجز في ميزانياتها العامة من 6,6% في سنة 2019 إلى 9,5% في سنة 2020 نتيجة ارتفاع الإنفاق على القطاع الصحي وإجراءات التخفيف من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. رغم ارتفاع الأعباء العامة، إلا أن تراجع أسعار النفط خلال سنة 2020 قد خفف من فاتورة الاستيراد وكذلك الدعم المقدم للمنتجات النفطية وأيضاً فاتورة الطاقة، ومن المتوقع أن يتراجع العجز في الميزانيات العامة في هذه المجموعة من الدول العربية في سنة 2021 إلى 7,8% من الناتج المحلي الإجمالي مع قيام حكوماتها بإدخال إصلاحات على الضرائب وترشيد الإنفاق العام.<sup>4</sup> يوضح الشكل التالي تطورات الناتج المحلي الإجمالي والميزانيات العامة في الدول العربية خلال سنة 2020 والتوقعات الخاصة بها في سنتي 2021 و 2022، حيث يتبين توسع عجز الميزانيات العامة وانكماش النشاط الاقتصادي في سنة 2020.

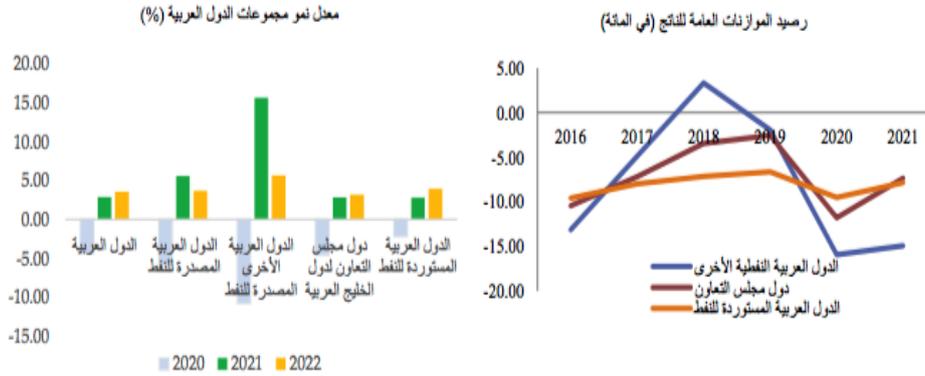
#### الشكل 4: تطورات الناتج المحلي الإجمالي والميزانيات العامة للدول العربية

<sup>1</sup> OPEC, Algeria Fully Implements the Voluntary Adjustment Agreement Reached in April, 2020, Available at [https://www.opec.org/opec\\_web/en/5927.htm](https://www.opec.org/opec_web/en/5927.htm), Consulted on 10/04/2021.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، المرجع السابق، ص. 60.

<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد الاقليمي: الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، 2020، ص. 5.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، المرجع السابق، ص. 60.



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، 2021، ص. 3.

### المطلب الثالث: معدل التضخم

سجل معدل التضخم في الدول العربية في سنة 2020 ارتفاعاً قياسياً بلغ 14,4% مقارنة بحوالي 4,9% في سنة 2019 مع توقعات أن ينخفض إلى 10,6% في سنة 2021، ويرجع السبب في ذلك إلى تعطل سلاسل التوريد لبعض السلع والخدمات بسبب تشديد الدول المصدرّة لتلك السلع لقيود الإغلاق الكلي والجزئي وقيام بعض الدول العربية برفع القيمة المضافة على السلع والخدمات لزيادة مواردها المالية لدعم جهودها لتحفيز الاقتصاد. تباينت معدلات التضخم في المنطقة العربية، فبلغ معدل التضخم مستويات تاريخية في الدول العربية المستوردة للنفط (33,3%) نتيجة تراجع الطلب وارتفاع الضغوط على العملات المحلية التي رفعت من أسعار السلع والخدمات المستوردة في ظل تراجع الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية، وهو ما ساهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول، مثل لبنان الذي شهد موجة من الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية بعد بلوغ معدل التضخم في سنة 2020 نسبة 84,3% مقارنة بسنة 2019 التي ارتفع فيها معدل التضخم إلى نسبة 2,9%. أما الدول العربية المصدرّة للنفط فقد ارتفع معدل التضخم فيها في سنة 2020 بحوالي 1,72%.

فاقم ارتفاع معدل التضخم والركود الاقتصادي العالمي والإقليمي خلال سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 من تدهور الظروف الاجتماعية، حيث ارتفعت مستويات البطالة في الدول العربية وتدهورت أوضاع سوق العمل. رغم حزم التحفيز الهامة التي تبنتها الحكومات العربية، إلا أن معدلات البطالة سجلت ارتفاعاً، حيث بلغ عدد الوظائف الضائعة في الدول العربية حوالي 5 ملايين وظيفة بدوام كامل مع تراجع عدد ساعات العمل بنسبة 9% مقارنة بمستويات سنة 2019.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، المرجع السابق، ص. 28، 57، 58.

## المطلب الرابع: الأنظمة المالية

تسببت إجراءات الحد من جائحة كوفيد-19 في تقلبات اجتاحت الأسواق المالية في كل دول العالم لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية 2008 نتيجة استمرار العمل بإجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي والحد من تنقل الأفراد لفترة غير محددة، والتي خلقت حالة من عدم اليقين بشأن طول تلك الإجراءات وحدتها، وأدت إلى تدهور الثقة في أوساط المستثمرين وارتفاع المخاطر في الأسواق المالية زاد من حدتها الركود الاقتصادي والانكماش التاريخي في الطلب وانكماش التجارة الدولية. شهدت أسواق المال تدهورا سريعا وأصبحت شديدة التقلب منذ فيفري 2020، حيث لوحظ تدهور ثقة المستثمرين وامتناعهم عن المخاطر.<sup>1</sup> وعليه، عرفت أسعار الأصول الخطرة، كالأسهم وسندات الشركات، انخفاضات حادة وكبيرة خاصة في الدول التي يهيمن فيها التمويل المباشر.<sup>2</sup> في ظل التقلبات الكبيرة في أسواق المال وعدم اليقين بشأن الاتجاهات التي قد يسلكها الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة زاد الإقبال على الأصول الآمنة بالدولار الأمريكي بسبب تفضيل المستثمرين للأصول الآمنة من الطلب على الدولار، ما رفع من علاوة التمويل بالدولار إلى مستوى لم تشهده الأسواق منذ الأزمة المالية العالمية 2008، وزادت الضغوط على أسواق المال الأمريكية على وجه الخصوص التي تحسنت بعض الشيء بعد تدخل البنوك المركزية والحكومات لتهدئة الأسواق المضطربة من خلال حزم مالية كبيرة تضمنت توفير سيولة كبيرة بالدولار والعملات المحلية وشراء الأصول.

مع حلول أواخر فيفري، كانت الأسواق المالية قد دخلت مرحلة الخطر مع زيادة التقلبات عبر الأسواق، فبدأت أسعار الأسهم في الانخفاض بسرعة، حيث خسرت 30% من قيمتها السوقية في غضون أسابيع مع وصول الشركات إلى مرحلة الإعسار المالي والعجز عن سداد التزاماتها، تراجع في الائتمان، اتساع فروق العائد، وتراجع سيولة الأسواق المالية بما فيها سوق السندات السيادية، ما أدى إلى ارتفاع مخاطر الأسواق المالية، وتجاوزت سرعة عمليات البيع تلك السرعة التي سجلت خلال الأزمة المالية العالمية. في ظل التقلبات الحادة التي عرفتتها الأسواق المالية، تراجع الإقبال على أسهم البنوك بسبب ارتفاع مخاوف المستثمرين من تراجع ربحية البنوك وسط الجائحة، وهو ما عمق من الأزمة الاقتصادية المنبثقة من جائحة كوفيد-19 بسبب ارتفاع التوقعات بقيام البنوك بتقليص أو الامتناع عن الإقراض حفاظا على سيولتها وربحياتها وملاءتها في مواجهة تراجع الطلب على أسهمها، وتراجع السيولة

<sup>1</sup> Haruhiko Kuroda, Novel Coronavirus (COVID-19): Economic and Financial Developments and the Responses Taken by the Bank of Japan, Bank of Japan, 2020, p. 3.

<sup>2</sup> World Economic Forum. Op.cit, pp. 4-7.

## تداعيات تطورات أسواق النفط في ظل جائحة كوفيد-19 على الاقتصاديات العربية في الفترة 2020-2021

في الأسواق المالية.<sup>1</sup> يوضح الشكل التالي تطورات الأسواق المالية في العالم قبل وخلال جائحة كوفيد-19، حيث يتضح التراجع الحاد في أداء الأسواق المالية في سنة 2020.

## الشكل 5: تطور الأسواق المالية في العالم



Source: Bank of Japan, Financial System Report, 2020, pp. 20-22.

انعكست تقلبات الأسواق المالية العالمية على الأنظمة المالية العربية، فشهدت أسواق المال العربية تقلبات حادة وتراجع التداول فيها متأثرة بتراجع أسعار النفط، ارتفاع العجز في الميزانيات العربية، تراجع حاد في تدفقات الاستثمار والسياحة والتحويلات المالية، وضبابية آفاق النمو وبداية التعافي الاقتصادي رغم حزم التحفيز المالي الهامة والسيولة الكبيرة التي ضختها البنوك المركزية العربية لاسيما في دول الخليج العربي.<sup>2</sup> تراجعت مؤشرات الأسواق المالية العربية وارتفعت خسائرها ابتداء من شهر فيفري 2020، فشهد سوق دبي المالي في شهر مارس أكبر تراجع بين الأسواق المالية العربية (21,7%)، متبوعاً ببورصة البحرين (14,9%) وسوق الدوحة للأوراق المالية (13,8%) ثم سوق المال السعودي (11,5%)،<sup>3</sup> بينما تراجعت القيمة السوقية للأسواق المالية العربية مجتمعة من 3161 مليار دولار في نهاية الربع الأول من سنة 2019 إلى 2618 مليار دولار بنهاية مارس 2020.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أزعر جهاد، جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة، 24 مارس 2020، من صندوق النقد الدولي: [https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-](https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock)

[the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock](https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock)، تاريخ التصفح 2021/04/10.

<sup>2</sup> خفقاني بدر الزمان و عبدة سامية عمر، تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على مؤشرات الأسواق المالية العربية: - حالات مختارة من 11 دولة عربية للفترة (ديسمبر 2019-ماي 2020)، Les Cahiers du CREAD، المجلد 36، العدد 3، 2020، ص. 153.

<sup>3</sup> طلحة الوليد أحمد. المرجع السابق، ص ص. 25-30.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الأول 2020)، 2020، ص. 7.

سجلت الأسواق المالية العربية في الربع الثاني من سنة 2020 تحسنا طفيفا مقارنة بالربع الأول من نفس السنة مدفوعة بالتعافي الطفيف في أسعار النفط وارتفاع التوقعات الايجابية بأداء الاقتصاد العالمي وتراجع في حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 المستجد، ما انعكس على مخاوف المستثمرين التي تلاشت قليلا. وعليه، ارتفعت مؤشرات الأسواق المالية العربية وزاد الإقبال على التداول، وارتفعت القيمة السوقية للأسواق المالية العربية مع نهاية الربع الأول بشكل ملموس بنسبة 8,8% لتبلغ 2847 مليار دولار مقارنة بنهاية الربع الأول (2618 مليار دولار). رغم التعافي المسجل في الأسواق المالية العربية إلا أن القيمة السوقية لم تتجاوز مستويات ما قبل الجائحة.<sup>1</sup> استمرت الأسواق المالية خلال الربع الثالث من سنة 2020 في التحسن، ويرجع الفضل في ذلك إلى عودة الأنشطة التجارية، تحسن رقم أعمال القطاع الخاص، استمرار تحسن أسعار النفط، إضافة إلى تمديد بعض البورصات العربية لساعات التداول ورفع الحدود السعرية لتداول الأوراق المالية. اختتمت مؤشرات الأسواق المالية العربية الربع الثالث من سنة 2020 بتسجيل ارتفاع وارتفعت القيمة السوقية لها بنسبة 12,2% عن الربع الثاني إلى 3195,2 مليار دولار.<sup>2</sup> عقب صدور توقعات ببدائية تسجل تعافي اقتصادي عالمي بعد انتشار حملات التلقيح ضد فيروس كوفيد-19، سجلت البورصات العربية في الربع الرابع من سنة 2020 ارتفاعا في أحجام التداول وسجلت جميع مؤشرات الأسواق المالية العربية تحسنا ما انعكس على القيمة السوقية التي ارتفعت بنسبة 0,71% عن الربع الثالث لتبلغ 3219 مليار دولار.<sup>3</sup> في الربع الأول من سنة 2021، واصلت الأسواق المالية العربية منحها التصاعدي، حيث ارتفعت أحجام التداول وسجلت مؤشراتها تحسنا بينما ارتفعت القيمة السوقية لها بنسبة 5,72% عن الربع الأخير من سنة 2020 لتبلغ حوالي 3403 مليار دولار في نهاية شهر مارس 2021، وهو ما يعكس زيادة سيولتها وجاذبيتها وتحسن في قدراتها على تمويل المشاريع الخاصة والحكومات لدعم جهود التعافي الاقتصادي.<sup>4</sup>

إن التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية العربية وتراجع السيولة في البنوك العربية من شأنها أن تصعب جهود تدبير الأموال الضرورية لدعم التعافي الاقتصادي، لاسيما وأن كثيرا من الدول العربية قد تبنت في السنوات الأخيرة سياسات لتشجيع اللجوء إلى الأسواق المالية المحلية لتخفيف الضغط على

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الثاني 2020)، 2020، ص.ص. 7-9.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الثالث 2020)، 2020، ص. 7.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الرابع 2020)، 2020، ص. 8.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الأول 2021)، 2021، ص. 7.

البنوك، كما أن البنوك لازالت هي المستثمر الرئيسي في السندات الحكومية العربية بأكثر من 55% من السندات والصكوك الحكومية المطروحة.<sup>1</sup>

غيرت أزمة جائحة كوفيد-19 من اتجاهات الاستثمار، حيث شهدت هروب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المناطق الأكثر أمنا واستقرارا، حيث تعد الدول العربية المصدرة للنفط أكبر الخاسرين بعد تراجع التدفقات التراكمية لاستثمارات الحافظة (غير المباشرة) الوافدة إليها بأكثر من 3,5 مليار دولار منذ منتصف فيفري 2020 وتسارع وتيرة خروجها بعد ذلك، نتج عنها تراجع أسعار الأسهم واتساع فروق العائد على السندات السيادية بشكل كبير، وهو ما أزم من الأوضاع المالية للدول العربية التي وصل أجل استحقاق ديونها السيادية الخارجية في سنة 2020 إلى 35 مليار دولار.<sup>2</sup> وفي هذا الصدد، سجلت تكاليف الاقتراض في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا بمقدار 279 نقطة أساس.<sup>3</sup> وبذلك، فمن المتوقع أن تزداد الأوضاع المالية صعوبة في ظل تراجع السيولة في البنوك العربية بسبب تراجع أعمال الشركات، انخفاض العائدات النفطية، انكماش الودائع البنكية، علاوة على استمرار عدم اليقين لدى المستثمرين والمستهلكين. تجدر الإشارة إلى أن السيولة المحلية في بعض الدول العربية مثل الجزائر والسعودية والسودان والعراق وليبيا والمغرب وموريتانيا لازالت تعرف ارتفاع أهمية كتلة النقود من العملة المتداولة ووسائل الدفع الجارية، ما يعكس تخلف الأنظمة المالية العربية وضعف مرونتها وارتفاع هشاشتها وحساسيتها للصدمات الخارجية، في حين حققت دول عربية مثل الأردن والإمارات والبحرين وقطر والكويت ومصر تطورا في العمل بنظم الدفع غير النقدي انعكست في ارتفاع أهمية أشباه النقود من الودائع غير الجارية والودائع الآجلة والودائع بالعملات الأجنبية في تشكيل السيولة المحلية.<sup>4</sup> يوضح الشكل التالي تطورات وضع السيولة في الدول العربية قبل وخلال جائحة كوفيد-19، حيث يتضح تراجع السيولة في سنة 2020 في كل الدول العربية.

<sup>1</sup> يوسف نوران، المرجع السابق، ص.ص. 27، 54.

<sup>2</sup> أزعر جهاد، المرجع السابق، تاريخ التصفح، 2021/05/10.

<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الاقليمي: الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، المرجع السابق، ص. 5.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، 2020، ص. 148.

## الشكل 6: نمو السيولة في الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، 2021، ص. 52.

## المطلب الخامس: أوضاع موازين المدفوعات

سجل العجز في موازين المدفوعات في الدول العربية خلال سنة 2020 ارتفاع قياسي بعد تراجع أسعار النفط والمواد الأساسية، ركود أغلب الأنشطة الاقتصادية المدرة للعملة الصعبة التي تضررت بقرارات الإغلاق وتقييد تنقل الأفراد للحد من الجائحة العالمية مثل السياحة وخدمات النقل والترفيه والفندقة، إضافة إلى تراجع أداء الصادرات السلعية وانخفاض التحويلات وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية. بعدما حققت الدول العربية في سنة 2019 فائضا في الميزان الجاري بلغت نسبته 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي (58 مليار دولار)، تراجع أداء الميزان الجاري للدول العربية في سنة 2020 وسجل عجزا قدره 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي مع توقعات أن يعرف تحسنا في سنة 2021 (0,2% من الناتج المحلي الإجمالي) والذي يبقى أقل من المستوى المسجل قبل جائحة كوفيد-19. على صعيد مجموعات الدول العربية، سجلت دول الخليج العربي أقل عجز جاري بين الدول العربية، فقدر العجز الجاري في سنة 2020 بحوالي 0,4% من الناتج المحلي الإجمالي مع توقعات بتحقيق فائض في سنة 2021 قدره 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما الدول العربية المستوردة للنفط فحققت في سنة 2020 عجزا جاريا نسبته 5,2% من الناتج المحلي الإجمالي. تبقى الدول العربية المصدرة للنفط، باستثناء دول الخليج العربي، والتي تضم الجزائر الأكثر تضررا من الجائحة، فتحول الفائض في الميزان الجاري المحقق في سنة 2019 (6,5% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى عجز في سنة 2020 بلغ 7% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقعات أن يتراجع العجز في سنة 2021 إلى 0,7%، بسبب تراجع أداء الصادرات من جهة بسبب تدهور أسعار النفط والسلع الأساسية، وارتفاع الواردات من جهة أخرى بسبب انقطاع سلاسل التوريد العالمية وارتفاع التضخم وتدهور سعر صرف عملاتها والتي عملت على رفع تكلفة الواردات من المنتجات الوسيطة

والنهائية.<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى أن تراجع عائدات التصدير (51%) في الجزائر في سنة 2020 ساهم إلى زيادة العجز التجاري وعجز الحساب الجاري إلى 18,2 و 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، فيما بلغت تقديرات تراجع الاحتياطات الرسمية إلى 24,2 مليار دولار والتي تعادل 6,1 أشهر واردات في سنة 2020، حيث أن هذه الوضعية المالية الصعبة قد تعرض استدامة النمو ونجاح الإجراءات التحفيزية المتخذة من السلطات العمومية لدعم التعافي الاقتصادي إلى الفشل.<sup>2</sup>

### الخاتمة:

أبانت الأزمة الصحية بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 عن حساسية أسواق النفط لمختلف الأحداث والتغيرات الدولية، حيث عرفت أسعار النفط تقلبات حادة وتاريخية خلال سنة 2020 بسبب الإغلاق الكلي والجزئي والحد من تنقل الأفراد كإجراءات تبنتها الدول للحد من الجائحة والتقليل من الخسائر البشرية التي أدت إلى انكماش الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وتعطل سلاسل التوريد، والتي انعكست في تراجع حاد في الطلب على النفط. كشفت جائحة كوفيد-19 عن الوضع الهش للاقتصاديات العربية، فرغم اختلاف الدول العربية من حيث تركيبها الاقتصادية واعتمادها على النفط تجاوزت كل الاقتصاديات العربية وسجلت مؤشرات في سنة 2020 تراجعا حادا وسريعا أثر بشدة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدول العربية وهدد مسيرة التنمية فيها؛ فترجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وارتفع معدل التضخم ومعدل البطالة وسجل انكماش في السيولة، كما ارتفع العجز الجاري وعجز الميزانيات العربية، مع توقعات أن تسجل تلك المؤشرات بعض التعافي في سنة 2020 و 2021 بعد انتشار حملات التلقيح في بداية سنة 2021، والتي من شأنها أن تشجع على زيادة الطلب وإزالة المخاوف في أوساط المستثمرين والمستهلكين. ورغم ذلك، يبقى النفاؤل بتسجيل تعافي اقتصادي سريع وقوي يشمل كل الاقتصاديات العربية هشا وعرضة للمراجعة بسبب هشاشة التحسن المسجل في أسعار النفط، وأيضا هشاشة التعافي الاقتصادي المسجل في الاقتصادات المتقدمة التي تعتمد عليها الاقتصاديات العربية في صادراتها وتلبية احتياجاتها.

إن الصدمة الاقتصادية التي تعرضت إليها الاقتصاديات العربية خلال سنة 2020 بسبب التدهور الحاد في أسعار النفط وانكماش الطلب العالمي يجعل الدول العربية مطالبة بالتعجيل في وضع الاستراتيجيات للتخلص من التبعية المفرطة لأسواق النفط، لاسيما وأن الوصول إلى أسعار نفط تكفي

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، المرجع السابق، ص.ص. 66-68.

<sup>2</sup> World Bank Group, Algeria's Economic Outlook-April 2020, op.cit, Consulted on 25/05/2021.

لتغطية نفقاتها واستعادة التوازنات المالية يبقى أمرا صعب التحقيق في المدى القصير والمتوسط على الأقل. تتمتع الدول العربية بإمكانات استثمار يمكن استغلالها لتحقيق التنوع الاقتصادي وتنويع عائداتها والتخفيف من انعكاسات الصدمات الخارجية، فيمكن للدول العربية النفطية استثمار عائداتها في القطاعات ذات القيمة المضافة الكبيرة مثل صناعات تكرير النفط والطاقات المتجددة فيها وفي الدول العربية غير النفطية، كما يمكن استثمار الإمكانات الطبيعية الموجودة في بحارها ومحيطاتها والتنوع الثقافي، لاسيما وأن آفاق نمو الاقتصاد الأزرق والاقتصاد البنفسجي تبقى واعدة في ظل النمو السريع الذي تعرفه هذه القطاعات في العالم.

#### قائمة المصادر والمراجع:

##### المراجع العربية:

##### أولاً: الكتب

- البرازي مظفر، الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2020، ص ص. 48-49.
- الحسني عرفان و عبد المنعم هبة، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، 2020، ص. 9.
- سلامة ممدوح، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟ (الطبعة الأولى)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص. 15-27.
- طلحة الوليد أحمد، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020، ص. 22.
- يوسف نوران، دور الأسواق المالية في تمويل التنمية ومشروعات البنية التحتية في الدول العربية، 2020، ص. 10.

##### ثانياً: المقالات

- الزيتوني الطاهر، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، المجلد 37، العدد 139، 2011، ص ص. 55-57.
- الزيتوني الطاهر، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2020، ص ص. 4-5.

- خمقاني بدر الزمان و عبدة سامية عمر، تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على مؤشرات الأسواق المالية العربية: - حالات مختارة من 11 دولة عربية للفترة (ديسمبر 2019-ماي 2020)، Les Cahiers du CREAD، المجلد 36، العدد 3، 2020، ص. 153.
- دندي عبد الفتاح، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوابك، المجلد 39، العدد 145، 2013، ص ص. 57، 73.
- دلي مأمون عيسي، بدائل الوقود في قطاع النقل واقتصادياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوابك، 2013، ص. 90.
- راتول محمد و لقمان معزوز، انعكاسات تلبات أسعار صرف الدولار واليورو على أسعار النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوابك، المجلد 37، العدد 139، 2011، ص. 95.
- رجب علي، تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوابك، المجلد 38، العدد 142، 2021، ص ص. 147-152.
- رجب علي، واقع وآفاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية في أمريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الأعضاء (الجزء الأول)، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوابك، المجلد 41، العدد 152، 2015، ص ص. 38-54.
- عامر ماجد ابراهيم، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك. مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 42، العدد 156، 2016، ص. 20.
- قعيد لطيفة، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص. 142.
- مكي عماد، آفاق صناعة تكرير النفط في العالم (الجزء الثاني)، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوابك، المجلد 40، العدد 151، 2014، ص ص. 25، 28، 36.
- ثالثا: التقارير الرسمية**
- أوابك، التقرير الربع السنوي حول الاوضاع البترولية العالمية، الربع الثالث، 2019، ص. 35.
- أوابك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، 2021، ص. 31.
- صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد الاقليمي: الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، 2020، ص. 5.

- صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الأول 2020)، 2020، ص. 7.
- صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الثاني 2020)، 2020، ص. 7-9.
- صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الثالث 2020)، 2020، ص. 7.
- صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الرابع 2020)، 2020، ص. 8.
- صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية (النشرة الفصلية الربع الأول 2021)، 2021، ص. 7.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، 2020، ص. 148.

- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي-الإصدار الثاني عشر-، 2020، ص. 6.

#### رابعاً: المواقع الإلكترونية

- أديان توبياس و ناتالوتشي فابيو، أزمة كوفيد-19 تهديد للاستقرار المالي، 14 أبريل 2020)، من صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr->

[covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability](https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability)، تاريخ المعاينة 10 ماي 2021.

- أزور جهاد، جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة، 24 مارس 2020، من صندوق النقد الدولي:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic->

[and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock](https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock)، تاريخ التصفح

2021/04/10

المراجع الأجنبية:

#### Reports :

- Bentour El Mostafa, Macro and Sectoral Implications of Oil decrease on Oil-Exporting Countries, 2021, p.12.

- Haruhiko Kuroda, Novel Coronavirus (COVID-19): Economic and Financial Developments and the Responses Taken by the Bank of Japan, Bank of Japan, 2020, p. 3.

- IATA, Airlines Financial Monitor, 2020.

- IATA, Air Passenger Market Analysis, 2021, p. 1.
- International Energy Agency, Global Energy Review 2020: the Impacts of the Covid-19 Crisis on Global Energy Demand and CO2 Emissions, 2020, pp. 12-21.
- International Energy Agency, Global Energy Review 2021: Assessing the effects of economic recoveries on global energy demand and CO2 emissions in 2021, 2021, pp.8,9.
- International Monetary Fund, World Economic Outlook: Managing Divergent recoveries, 2021, p. 133.
- OPEC, World Oil outlook 2040, 2019, p. 93.
- OPEC, Opec monthly Oil Market Report, 2021, p. 25.
- World Bank Group, Commodity Markets Outlook: Causes and Consequences of Metal Price Shocks, 2021, pp. 1,2.
- World Bank Group, Global Economic Prospects, 2021, pp. 10, 11, 20.
- World Economic Forum, Impact of COVID-19 on the Global Financial System. Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems, 2020, pp. 4-7.

**Websites:**

- International Energy Agency, An unprecedented global health and economic crisis, 2020, Available at <https://www.iea.org/topics/covid-19>, Consulted on 15/04/2021.
- OPEC, Algeria Fully Implements the Voluntary Adjustment Agreement Reached in April, 2020, Available at [https://www.opec.org/opec\\_web/en/5927.htm](https://www.opec.org/opec_web/en/5927.htm), Consulted on 10/04/2021.
- World Bank Group, Algeria's **Economic** Outlook-April 2020, 16/04/2020, Available at <https://www.albankaldawli.org/en/country/algeria/publication/economic-update-april-2020>, Consulted on 15/04/2021.

